

الموحد» (من ١٩٢٥ الى ١٩٦٤) ، حيث ترسل البطاقات الى البلدان المختلفة لكي تقوم « مجالس الشاقل الوطنية » - وهذه تضم ممثلين عن جميع الفئات والاحزاب - بتوزيعها على الاعضاء . واخذت بعض المنظمات الصهيونية الكبرى تعمل بنظام «التوزيع الآلي» ، اذ صار العضو يتلقى بطاقة الشاقل بحكم عضويته في التنظيم الصهيوني .

وابتداء من سنة ١٩٣٣ لم يعد بيع الشاقل وقفا على الصهيونيين « المنتظمين » في الفدراليات الاقليمية والاتحادات المستقلة . بل صار يشمل جميع الافراد المكتتبين في البرنامج الصهيوني المطبوع على بطاقة الشاقل والموقعين على « بند الانضباط » . وعليه فقد نشأ التباين في الارقام ، لجهة العضوية النظامية او مبيعات الشاقل . كما يستفاد من التقارير الرسمية ان نظام الشاقل المعمول به اتاح أمام التنظيمات الصهيونية مجالا واسعا لاساءة استعماله وادعاء عضوية وهمية . بينما ادعت بعض الاوساط ، مثلا ، ان النظام المعروف بنظام « الشاقل الموحد » لم يفسح المجال أمام التعبير الصحيح عن نسبة القوى والاتجاهات داخل الحركة الصهيونية . وفي ذلك تقول « موسوعة الصهيونية واسرائيل » : « مع ذلك ، حدثت بعض الاساءات : فحملة بيع الشاقل ، التي كانت تنطوي في السابق على استقطاب الافراد ، تحولت الى عملية من التبادل اللاشخصي . والاحزاب الصهيونية قامت على شراء الشواقل بالجملة لكي ترفع عدد المقاعد المخصصة لها . ثم عمدت الى توزيع هذه الشواقل مجانا ، او الى املاء بطاقات الشاقل بمساعدة دليل للاسماء فلم تقم بتوزيع الشواقل على الاطلاق » .

وتتابع « الموسوعة » سردها لقصة الشاقل الصهيوني وارقامه الخيالية بالنسبة لعضوية المنظمة الفعلية ، فنقول : « وعلاوة على ذلك ، فان « شاقل العضوية » غالبا ما جرى الاستحصال عليه بصورة آلية ومن جانب افراد لم يكن لديهم أي تصور عن أهداف الصهيونية » .

أما بالنسبة للمؤتمر الثالث والعشرين فقد جرى بيع الشاقل في كل سنة من السنوات التي انقضت منذ عام ١٩٤٦ . ثم اجتمعت الأجهزة المسؤولة لتقرير «محصلة الشاقل» ، أي العدد المحدد من الشواقل لايفاد مندوب واحد الى المؤتمر . وفي ٣١ اب (اغسطس) ، ١٩٥٠ تقرر اعتبار المحصلة للمندوب الواحد من مجموعه ١٠ الاف شاقل ، وللثاني ١٣ الف شاقل . كما لجأت الهيئات التنظيمية الى انشاء ٣٦ « دائرة انتخابية مستقلة » : منها ١٣ دائرة في اوروبا ، و ٣ في اسيا و ٦ دوائر في افريقيا ، و ١٢ في امريكا ، ودائرتان في استراليا . والبلدان التي تعذر على احداها الحصول على الحد الأدنى من الشواقل اللازمة للتمثيل المستقل ، جرى ادماجها في « وحدات انتخابية » لكي يتسنى لها ايفاد مندوب مشترك .

هذا هو « النظام الانتخابي » الذي جرى اتباعه في تعيين المندوبين للمؤتمر الصهيوني الثالث والعشرين . ومن الصعب هنا الحديث عن « انتخابات » بالمعنى الديمقراطي ، لان نظام الشاقل يتيح الفرصة امام تضخيم القوة العددية للاتجاهات والاحزاب المختلفة ، ويسمح لها بادعاء عضوية وهمية على النحو المتقدم ذكره . اما توزيع المقاعد على المندوبين فجاء كما يلي : الاتحاد العالمي لعمال صهيون ١٦١ ، الصهيونيون العموميون ١١٨ ، المزارحي وجناحه العمالي ٦٩ ، المبابم ٦٠ ، التحريفيون ٣٣ ، غير حزبين ٥ ، وبذلك يكون المجموع ٤٤٦ مندوبا .

٨ - المشاركة : صيغتها وشروطها :

ان الخطب الرئيسية التي القيت في المؤتمر الصهيوني الثالث والعشرين يمكنها تزويدنا بفكرة واضحة عن المواقف السائدة من أوضاع الحركة الصهيونية بالنسبة لدولة اسرائيل ، والعكس بالعكس . فالسيد بيرل لوكر ، رئيس اللجنة التنفيذية في القدس ،